الجمهورية التونسية

وزارة التجارة

عرض حول تزويد السوق بمادة الحليب

21 سبتمبر 2018

وضعية التزويد

- يشهد السوق بعض الضغوطات على مستوى التزويد بمادة الحليب نظرا للنقص الحاصل في الإنتاج (حوالي 7 %) ويرجع بالأساس لتوالي سنوات الجفاف وعمليات تهريب الأبقار مما أدى إلى تراجع مستوى المخزون التعديلي من هذه المادة.
- تسجيل طلب متزايد على مادة الحليب مع إنطلاق العودة المدرسية وتواصل الموسم السياحي ورجوع العمل بنظام الحصتين.
- بروز بعض الممارسات الإحتكارية من طرف بعض التجار.
- شراءات مكثفة على مستوى المساحات التجارية الكبرى (مستهلكين ومهنيين).

الإجراءات المتخذة لتأمين انتظامية تزويد السوق بمادة الحليب

يتم حاليا تزويد السوق إنطلاقا من الإنتاج الوطني والمخزونات التعديلية التي تم إنجازها خلال فترة ذروة الإنتاج (المخزون الحالي 20 مليون لتر).

- ✓ الترفيع في الكميات المروجة من مادة الحليب نصف الدسم بـــ 250 ألف لتر يوميا بداية من 10 سبتمبر 2018 قصد تلبية الحاجيات الإضافية خلال العودة المدرسية حيث تراوحت الكميات المروجة خلال هذه الفترة بين 1.8 و 2 مليون لتر يوميا مقابل معدل استهلاك يومي بـــ 1.7 مليون لتر.

- متابعة دقيقة ويومية من طرف مصالح الوزارة لوضعية تزويد السوق بمادة الحليب بالتنسيق مع الصناعيين والمجمع المهني المشترك للحوم الحمراء والألبان لتزويد المناطق التي تشكو نقصا من هذه المادة.
- مراقبة شفافية توزيع مادة الحليب بمختلف الجهات من طرف مصالح المراقبة الإقتصادية قصد ترشيد توزيعها والتصدي لكل الممارسات الإحتكارية من طرف بعض التجار (حجز 20 ألف لتر ورفع 150 مخالفة إقتصادية).

- دعوة مركزيات الحليب للحرص على توزيع المبيعات اليومية لهذه المادة بمختلف مسالك التوزيع العادية (مساحات تجارية كبرى وتجار مواد غذائية دون غيرها) بكامل جهات البلاد حسب حاجياتهم.
- حث المساحات التجارية الكبرى لترشيد مبيعاتها حتى يتسنى توفر مادة الحليب كامل اليوم.
- إخضاع تصدير مادة الحليب إلى ترخيص مسبق منذ شهر جويلية 2018.
- إقرار توريد كميات محدودة من مادة الحليب نصف الدسم لتعديل العرض وتغطية الحاجيات الإضافية خلال الفترة الحالية من طرف الديوان التونسي للتجارة ومركزيات الحليب.

الإجراءات المتخذة للنهوض بمنظومة الألبان

إقرار الحكومة لحزمة من الإجراءات للنهوض بالمنظومة من أهمها:

- ✓ التصدي لتهريب الأبقار للمحافظة على الثروة الحيوانية تم في الغرض اصدار منشور وزاري مشترك بين وزراء الداخلية والمالية والتجارة والفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بتاريخ 30 أفريل 2018 مع تكثيف الرقابة الحدودية.
- ✓ الترفيع في منحة تسمين العجول من 150 دينار إلى 300 دينار للعجل بقيمة جملية في حدود 1 م.د،
- ✓ الترفيع في منحة نقل الأعلاف من 3,5 إلى 7 مليم للبالة في الكلم بالنسبة للقرط والتبن وفي منحة الفواضل الصناعية من 50 إلى 100 مليم الطن في الكلم بقيمة جملية في حدود 2 مليون دينار.
- ✓ تفعيل برنامج دعم الصحة وتخصيص موارد بقيمة 10 م.د لفائدته على ميزانية سنة 2019 ،
- ✓ وضع برنامج استثنائي لإعادة تكوين القطيع ،
- ✓ تشجيع المربين على ترقيم الأبقار.